قطاع غزة وفي الضفة، انما هو حرب استنزاف جديدة. انها حرب استنزاف من نوع آخر لم نعهده من قبل خلال جميع حروبنا. انها مثل كل حرب، موجهة، بالدرجة الأولى، ضد القوات المسلحة للدولة؛ ولكن ليس ضد الجيش الاسرائيلي وحده، فالمستهدف انما هو الجيش الاسرائيلي والجمهور بأسره، الشعب...». ولكن شيف خلص، على الصعيد العملي، الى ان جوهر المشكلة هو الاحتلال. والاحتلال، في نظره ونظر الكثير من الاسرائيليين، يكمن في السيطرة على الارض والشعب بأقل التكاليف الممكنة. اي الاحتلال بلا تكلفة، كما اعتقد الاسرائيليون في بداية الأمر نتيجة للظروف التي رافقت هزيمة العام ١٩٦٧. ولكن الانتفاضة الفلسطينية نسفت هذه المقولة، وجعلت شيف يخلص الى نتيجة مغايرة، مفادها، انه «نتيجة لحرب الاستنزاف الجديدة، اضطر الجيش الاسرائيلي الى تغيير تمركزه؛ وباتت هناك حاجة الى موارد اضافية؛ والتدريبات تتضرر؛ وسوف تتضرر؛ وقد تأجلت ابحاث وقرارات حول مواضيع مختلفة؛ كما ان مجلس الوزراء المصغّر يكرّس وقتاً طويلاً للمناطق [المحتلة]؛ وكذلك [اضطرت] هيئة الاركان العامة... الى تكريس المزيد من الطاقة والوقت لهذا الموضوع؛ والكثيرون من جنود الجيش الاسرائيلي ينصرفون، اكثر من اي وقت مضى، إلى ممارسة الاحتلال على سكان ثائرين»[٣٤].

لكن الانتفاضة قوّضت ثقة الجمهور الاسرائيلي في نجاعة استخدام القوة والبطش في قمع المقاومة المشروعة للاحتلال، وهي المقاومة التي حظيت بتفهّم وتأييد الرأي العام الدولي. فمنذ البداية، اخذت الانتفاضة تهز القناعات القديمة، وتخلق مكانها قناعات جديدة في اتجاه تحقيق نتائج سياسية باهرة، لكنها باهظة التكاليف بالنسبة الى اسرائيل: «الأيام العشرة التي اخذت فيها السيطرة على الأرض تفلت من أيدي قوات الأمن، أقنعت، كما يبدو، رئيس هيئة الأركان، ووزير الدفاع، بأنه بواسطة الحجارة والزجاجات الحارقة، يستطيع العرب ان يحققوا نتائج سياسية لم يحلم بها العمل العربي التقليدي». أو كما كتب ارييه ناؤور: «هذه المرة، الأمر مختلف. الحجارة التي ألقاها الثائرون في الضفة وغزة وصلت الى عواصم العالم»[٣٥].

ولعل علائم الارتباك والتخبّط كانت تبدو واضحة في تصريحات كل من رئيس هيئة الاركان، دان شومرون، ووزير الدفاع، اسحق رابين. ففي حين رأى الاول، في الاسابيع الأولى للانتفاضة، ان «الجيش الاسرائيلي فوجيء بحجم الاحداث في المناطق [المحتلة]، لاسيما في حجم العنف الذي ظهر خلالها»، وهدد الثاني بأن «الاضطرابات المناطق المحتلة لن تتكرر، حتى لو اضطررنا الى استخدام قوة كثيفة، فلن نسمح، بأية صورة أو شكل، ان تتكرر احداث الاسبوع الماضي»[٣٦]، اعترف الاثنان، بعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة، بفشل الجيش الاسرائيلي، وعدم قدرته على تصفية الانتفاضة أو الحدّ منها. فقد اعلن شومرون الى لجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي ان «الجيش الاسرائيلي له قدرة محدودة على اخماد الانتفاضة»، وانه «لا يوجد شيء يستطيع اسكات الانتفاضة، التي هي، في جوهرها، تعبير عن الكفاح الوطني»[٣٧]. وهذا بحد ذاته تطور جديد نحو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في ممارسة النضال لتقرير مصيره. امّا وزير الدفاع، رابين، فقد اعترف مرّات عديدة بأن «الجيش لا يستطيع حل مشكلة هي، في أساسها، مشكلة سياسية».

غير ان الأهم من هذا وذاك، هو ان الانتفاضة غيرت مفهوم النظرية الامنية الاسرائيلية، القائمة على التفوق العسكري والتكنولوجي على العرب، ووضع الخطط المبنية على حالة التمزق والتشرذم العربي، وخوض الحرب على الأرض العربية بأقل الخسائر الممكنة؛ وهي النظرية التي لم يعد لها مكان في الصراع الدائر في الارض المحتلة، ممّا جعل أحد الباحثين الاسرائيليين في القضايا